

العصرنة

الإدارية

العدد 04 - 05/أبريل - مايو 2008



نشرة إخبارية تصدرها وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة

نحو إدخال أدوات تسيير الأداء

السياق السياسي الملائم الذي يطبعه إرساء المؤسسات الديمقراطية والطلب الملح من طرف المواطنين لخدمات عمومية ذات جدوائية في الأداء يفرضان ارتكاز تسيير البلاد على مبادئ الحكم الرشيد. ويتمحور هذا النمط من الحكامة حول اهتمامات ثلاثة هي الفعالية والعدل والإنصاف... والدولة مسؤولة بصفة خاصة عن وجاهة برامجها، وجدوائية عملها، وأوجه نفقاتها. ولا يمكن أن يعتد بهذه الاهتمامات المختلفة عن طريق الارتجال، وإنما يتعين على الدولة أن تتخذ لنفسها أدوات لإنارة القرار، وتحسن من آلياتها للبرمجة، وتدرج العمل العمومي في رؤية استراتيجية تمتد على سنوات عدة".

ومن أجل الاستجابة بصورة فعالة لهذه المتطلبات الجديدة المترتبة على ضرورة إقامة الحكم الرشيد، تعكف السلطات العمومية على اتخاذ أدوات لتسيير الأداء. ويعني الأمر تزويد الحكومة بأداة لقيادة عملها، كما يعني أيضا وفي الوقت نفسه تزويد الوزارات بنظام تقارير (reporting) دوريه لتحسين سيرها.

ولاستكمال عمل التصور والإعداد هذا تم وضع آلية تجريبية مفتوحة داخل إدارتنا. وهي تضم إضافة إلى وزارات الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، والاقتصاد والتنمية، والنفط والمعادن، ممثلا عن الجمعية الوطنية، وممثلا عن المجتمع المدني، والشركاء التقنيين والماليين لموريتانيا الذين هم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والإتحاد الأوروبي.

وبعد استعراض أول لأعمالها، حيث تم تمثيل تجريبي للأدوات، اتسعت هذه الآلية لتشمل مستشارين اثنين من الوزارة الأولى وممثلين عن وزارتي الصحة والتهديب.

ومن جهة أخرى أصدرت الأوامر إلى الفريق المكلف بإدارة العملية بأن يعمل على أساس معطيات حقيقية، فيجري التجربة على خطط عمل كل من وزارات الاقتصاد والمالية والصحة، والتهديب، والوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة.

وتسهيلا للعمل توزع أعضاء آلية التصور والإعداد إلى ثلاث مجموعات:

تكلف المجموعة الأولى بالقيادة الاستراتيجية، ويرأسها الأمين العام لوزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، وتضم ممثلا عن البنك الدولي وآخر عن المجتمع المدني، وقد أعدت هذه المجموعة مذكرة تضع الإطار وإنشاء الآلية المؤسسية. أما المجموعة الثانية، فإنها مكلفة بالناحية المالية والتسييرية. وتضم هذه المجموعة المفتوحة كأعضاء كلا من المدير العام لمعلوماتية الإدارة ومدير عصرنة الإدارة ومستشارا من وزارة الاقتصاد والمالية، وممثلا عن وزارة النفط، وممثلا عن البنك الدولي، وممثلا عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وتكلف المجموعة الثالثة بالتفكير حول خطط العمل، وخصوصا أدوات المتابعة والتقييم، وبوضع المؤشرات الحقيقية.

الإحصاء الإداري

كما هو مقرر فقد انتهت عملية الإحصاء الإداري لموظفي ووكلاء الدولة يوم 6 مايو 2008. وسننشر نتائجه في عددنا القادم إنشاء الله.

افتتاحية

من أجل إدارة عصرية في خدمة التنمية



إن إنشاء وزارة مكلفة بعصرنة الإدارة لأول مرة في بلادنا لدليل على الأهمية الخاصة التي يوليها رئيس الجمهورية لقضيتين ناجمتين عن الضرورة العامة لضمان الحكم الرشيد، هما تثمين المصادر البشرية للدولة والتحسين من أداء إدارتنا العمومية. وعليه فإن

قطاعنا مكلف بمهمة صعبة لكن سامية وباعثة للحماس في الوقت نفسه، تتمثل في إنجاز سياسة الدولة في المجال على أكمل وجه، مع مراعاة القواعد اللازمة من ناحية القانون والشفافية ويعني الأمر بوضوح إقامة إدارة تنموية عادلة، شفافة، مهنية، فعالة، تصغي إلى المواطنين وتخدمهم. إدارة قادرة على تقديم خدمات سريعة وجيدة إلى المواطنين وإلى الإدارات.

يشكل السياق السياسي الملائم، المتمس بإقامة مؤسسات ديمقراطية، والإرادة السياسية القوية في عصرنة الإدارة، وطلب المواطنين لخدمات عمومية ذات أداء جيد، وتطور تقنيات تسييرية وتدييرية عصرية تتيح للإدارات فرصا جديدة للاستجابة بصورة فعالة لتطلعات المستخدمين، يشكل ذلك كله عوامل هامة لتحقيق هذه الأهداف.

إن الغاية من هذا العمل الذي يستوجب انخراط كافة عمال الدولة هي تقريب الإدارة من المستخدمين، وتتميط الوثائق الإدارية وتبسيطها، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمستخدمين، وبعث الخدمة العمومية فيما يتعلق بالوصول إليها وبجودتها وبمساواة المستفيدين منها، والتنظيم الأفضل للإدارة، والرفع من مستويات عمال الدولة بواسطة دورات تكوينية تتلاءم مع الحاجات، وترسيخ ثقافة الاتصال والمشاركة لدى مستخدمي الخدمة العمومية، وعصرنة الإدارة عن طريق الأداة الرقمية، وذلك بترقية وتطوير استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

ونظرا للدور الأفقي لوزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، بصفتها هي المحرك لعصرنة الخدمة العمومية، فإن عمال القطاع معنيون بالدرجة الأولى. ولذلك، أنا أعول على العزم الفردي، والأهلية الكبيرة، والتفاني التام لكل موظف ووكيل في هذه الوزارة من أجل بلوغ الأهداف المرسومة في خطتنا العملية، وفقا للطرق والأجال المحددة، وللتطلعات المشروعة للمواطنين، وللمبادئ دولة القانون.

مصطفى ولد حمود

جولة اتصال



قام وزير الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة يوم الخميس 15 مايو بزيارة لمختلف مكونات قطاعه. ويتعلق الأمر بمصالح الديوان، ومديرية الشؤون الإدارية والمالية، ومديرية الدراسات والتخطيط والتعاون، ومديرية عصرنة الإدارة، والمديرية العامة لمعلوماتية الإدارة، ومديرية نظم المعلومات، والمدرسة الوطنية للإدارة، والمديرية العامة للوظيفة العمومية، ومديرية الدراسات والتشريع، ومديرية تسيير عمال الدولة، ومشروع تعزيز قدرات القطاع العمومي، ومركز التبادل والتكوين عن بعد، والبوابة الموريتانية للتنمية، ومديرية التكوين وتحسين الخبرة. وفي مختلف مراحل هذه الزيارة تابع الوزير عروضاً حول سير العمل والخدمات المقدمة من طرف الهيئات وحول الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

وقدم الوزير من جانبه التوجيهات الضرورية لإنجاز خطة العمل التي رسمها القطاع وفقاً للمهمة المسندة إليه.

الخطة الخاصة للتدخل على الإنترنت

إن تقنيات الإعلام والاتصال تلعب دوراً هاماً في تسهيل العلاقات بين المواطن والحكومة وتعزيز الشفافية. وهكذا في إطار وضع البرنامج الخاص للتدخل أعد قطاعنا موقعا على الإنترنت ومنظومة معلومات خاصة لتمكين المواطن من الحصول على فكرة واضحة عن النشاط المنجز في إطار هذا البرنامج من جهة، ولتمكين لجنة متابعة البرنامج من التأكد من حسن تسييره ومن الحصول على العناصر الضرورية لاتخاذ القرار من جهة أخرى.

تتضمن منظومة المعلومات المعدة لوحة مؤشرات مع عناصر المقارنة بين الأهداف المرسومة والأهداف المحققة، وهي تمكن من معرفة المعلومة بدقة (المعطيات حسب الولايات وحسب المقاطعات) ويضم الموقع الإلكتروني www.psi.gov.mr علوة على جانبه الإعلامي منتدى للنقاش مفتوحاً للمواطنين لإبداء آرائهم واقتراحاتهم. هذا وقد نظم تكوين لصالح وكلاء الإدخال القادمين من مختلف الولايات، ودام هذا التكوين ثلاثة أيام (من 24 حتى 26 مايو)، وشارك فيه أربعة وعشرون وكلياً.

وسينظم قريباً تكوين آخر لصالح مسؤولي القطاعات (مفوضية المكلفة بالحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، سونمكس الخ...).

تشغيل النسخة العربية من بوابة "الخدمة العمومية"

كما أشرنا إلى ذلك في عدتنا الماضي (العصرنة الإدارية رقم 3، شهر مارس 2008)، فإن وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة قد استحدثت موقعا للمصالح العمومية (www.psi.gov.mr) لتمكين المستخدمين من الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية ذات الصلة بمختلف مطالبهم. ولقد انطلقت الآن النسخة العربية من هذا الموقع وهي تتضمن عدد من الإجراءات، ولا شك أنها تستجيب بصورة كبيرة لتطلعات مستخدمي هذه الخدمة التجديدية. إن تفعيل هذا الموقع سيسهم في التقريب أكثر بين الإدارة والمواطن، متيحاً لهذا الأخير أداة إعلامية مؤنسة حول جميع الإجراءات والطرق الإدارية وبالخصوص:

- أي جهة تخاطب؟ أي وثائق تقدم؟ ما هي تكاليف الخدمة؟ ما هي الأجل المحددة للحصول عليها؟ ما هي الاتصالات المفيدة؟ إلى من يرجع في حالة عدم الإنجاز؟

www.mouadala.gov.mr

ذلكم هو اسم الموقع الذي استحدثه قطاعنا لتمكين المستخدمين من الوصول بمجرد نقرة إلى معطيات حول معادلة الشهادات: الدولة، المؤسسة، المعادلة، رقم المادة، رقم المقرر، تاريخ المقرر. وقد جمعت معلومات حول 43 دولة، وأكثر من 250 مؤسسة الخ... وهذه الخدمة موضوعة على الرابطة التالية: www.mouadala.gov.mr (يظهر على شبكة الإدارة قصراً).

مقابلات الوزير

استقبل وزير الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة

يوم الثلاثاء 27 مايو السيدة دو فال ريبيرو، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنسقة منظومة الأمم المتحدة في موريتانيا. وقد جرت المقابلة بحضور السيدة نرجس سيدان، الممثلة المقيمة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والسيد حسن تكدي مكلف ببرنامج، والسيد لام مختار، مسؤول موضوع الحكامة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفي اليوم نفسه استقبل الوزير السيدة إيزابيل كمبرنوس، رئيسة قطاع شمال إفريقيا والشرق الأوسط في المدرسة الوطنية للإدارة بباريس. وقد جرت المقابلة بحضور الأمين العام للوزارة، السيد محمد ولد اباه ولد حامد، والمكلف بمهمة في الوزارة نفسها، السيد الرسول ولد الخال، والسيدة رئيسة مصلحة التعاون والعمل الثقافي بسفارة فرنسا. وفي يوم الأحد فاتح يونيو، استقبل الوزير وفداً من البنك الدولي بقيادة السيد افرانسوا رانتروا، الممثل المقيم للبنك الدولي في انواكشوط، وبعضوية كل من السيد سيد أحمد ولد شيخنا، اقتصادي، وبرايم ولد عبد الوود، مهندس رئيس، وتوفيق، إطار دولي. وقد جرت المقابلة بحضور الأمين العام للوزارة، والمكلف بمهمة، ومنسق مشروع تعزيز قدرات القطاع العمومي، ومدير الدراسات والتخطيط والتعاون بنفس القطاع. وخلال هذه المقابلات تناولت المحادثات آفاق التعاون في مجال عصرنة الإدارة وسبل دفعه.

دورة تكوين وتحسين مستوى لغوية

تنظم وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة دورة تكوين وتحسين مستوى لغوية لصالح أطر الوظيفة العمومية. وتهدف هذه الدورة التي تجري في مباني المدرسة الوطنية للإدارة إلى الرفع من قدرات الأشخاص المستفيدين. وقد انطلقت يوم فاتح يونيو وتستمر حتى 15 أغسطس 2008. وسيتابع خلالها 400 شخص تكويناً باللغة الفرنسية، بينما يتابع 200 شخص تكويناً باللغة العربية ويتابع 200 آخرون تكويناً باللغة الإنجليزية.

حياة القطاع

تم بموجب مرسوم رئاسي، وبناء على اقتراح من الوزير الأول، تعيين السيد مصطفى ولد حمود وزيراً للوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة. السيد الوزير أحد مواليد تجكجة (تكانت)، ويتكلم ثلاث لغات (عربية، فرنسية، إنجليزية)، وهو حاصل على شهادة المدرسة العليا للتجارة في باريس، وقد تقلد المسؤولية في عدة مناصب. 1986-1990 مدير المحاسبة والخزانة والمعلوماتية في البنك الوطني لموريتانيا 1990-1992 مراقب الدولة 1992-1993 إداري مؤقت للشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين (سمار)، مع صلاحيات مجلس الإدارة والمدير العام. 1994-2001 مكلف بتصفية الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين (سمار) بعد أن وضع هيئات "الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (نصر) 2002-2005 المدير العام لشركة الخطوط الجوية الموريتانية

الحكومة الإلكترونية: ضمان مزيد من الفاعلية

بقلم محمد الأمين ولد صالح، المدير العام لمعلوماتية الإدارة

وأمنها، ودمج الخدمات ذات الاهتمام المشترك.

- تبسيط الإجراءات على المواطن بواسطة إقامة مصالح تفاعلية وفتح شبابيك موحدة
- تنمية البلد من خلال زيادة مشاركة المواطنين وترسيخ الشفافية
هذا ويمر تطوير الحكومة الإلكترونية بأربعة مراحل:

- إقامة البنى التحتية لتقنيات الإعلام والاتصال في الإدارة
- تطوير الخدمات التفاعلية
- إنشاء خدمات تحويلية
- إعادة هندسة الإدارة

وتشمل المرحلة الأولى الشبكة الداخلية والنشاطات الأساسية لكل مؤسسة عمومية (إنترنت) لربط جميع القطاعات الوزارية. وفي هذا الإطار قامت المديرية العامة لمعلوماتية الإدارة التابعة لوزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة بوضع خدمات إدارية، وتسيير المسابقات، والخدمات الإدارية، وقد تم تطوير هذه المواقع في سياق التوجه الجديد نحو الحكومة الإلكترونية القائم على روح "التوجه إلى المواطن"، مما يعني أن الخدمات التي تم تطويرها تستجيب لمجموعة من حاجات المواطن، ولم تعد، كما كانت في الماضي، مسخرة لمزاولة مهنة حكومية. وفي نهاية مشروع تأمين الوثائق الشخصية الجاري إعداده، سيتاح لبلادنا أن تشرع في مرحلتها "الخدمات التحويلية" وإعادة هندسة الإدارة.

معلومات مفيدة

في إطار الأحكام المطبقة على موظفي الدولة وموظفي مؤسساتها العمومية تنص المادة 7 (الفصل الثاني، القسم الأول: الواجبات) على أن "أي موظف ملزم أثناء ممارسة مهامه بمراعاة واجب العدل والحياد. ويجب عليه، أثناء ممارسة مهامه، وكذلك في حياته الخاصة، أن يتجنب أي تصرف من شأنه الإخلال بوقار الوظيفة العمومية، كما يجب عليه، وفي كل الظروف، أن يحترم سلطة الدولة، وأن يجعل غيره يحترمها عند الاقتضاء". وللمزيد من المعلومات يمكن تحميل النظام العام لموظفي ووكلاء الدولة في موقع الويب لوزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، وذلك على العنوان التالي:

www.modernisation.gov.mr



الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية، بحث مستمر عن الأفضلية في تقديم الخدمات وفي التسيير عن طريق تطوير العلاقات بين المواطن والإدارة وبين الإدارة والإدارة، وذلك بواسطة التكنولوجيا والإنترنت وأدوات الاتصال الجديدة. وتشمل هذه العلاقات على الصعيد الخارجي الخدمات المسداة إلى المواطنين، والخدمات المسداة إلى المصالح العمومية، والخدمات المسداة إلى الشركات. أما على الصعيد الداخلي، فإنها تسهل العلاقة بين المتعاونين (أدوات التعاون) وتسيير المعطيات (نظم المعلومات). إن الإدارة الإلكترونية مصدر مزيد من الفعالية من حيث التكلفة والكم والسرعة.

- من حيث التكلفة إذ يتم إسداء نفس الخدمات بتكلفة أقل. (جمع المعلومات مثلا على أساس مفاهيم وتعليمات إدارية منسقة/ توزيع المهام الوظيفية من تسيير أو تأكيد للمعلومات وتطوير للتطبيقات (نظم المعلومات الموزعة)

- ومن حيث الكم إذ يتم إسداء خدمات أكثر بنفس التكلفة الإجمالية (تكون جميع الخدمات مثلا متوفرة في أي وقت، وفي أي مكان، وعبر أي آلية، وتكون مندمجة)

- ومن حيث السرعة إذ يتم إسداء الخدمة في وقت أقل وبنفس التكلفة الإجمالية (تقليل وقت الانتظار ووقت التنقل مثلا / التفاعل المباشر مع المؤسسة العمومية المختصة / الرد في الوقت المباشر للمستخدم).

عملية عصرنة الدولة

يتطلب تطوير الإدارة الإلكترونية:

- إجراء تغيير في العقلية
 - اعتبار المعلومات موردا استراتيجيا لأي نشاط تقوم به السلطات العمومية
 - انتهاج مقاربة جديدة، غير منصبة على المؤسسات العمومية، وإنما على زبناء المؤسسات العمومية (أي المواطنين)
 - إعداد هندسة جديدة للطرق والإجراءات داخل كل مؤسسة عمومية، وعلى كل مستوى من مستويات السلطة، ومن خلال مختلف المستويات
 - التحديد الدقيق للمهام والنشاطات الأساسية لكل مؤسسة عمومية
 - تنظيما أحسن
 - التعاون بين المؤسسات العمومية: حكومة
- إعادة استخدام المعلومات المتاحة:
- مفاهيم منسقة
 - دمج المكاتب الخلفية
 - المعلومات الجاهزة
- مراحل التطوير
- يرسم مشروع الإدارة الإلكترونية لنفسه محاور العمل التالية:
- تحسين جدوائية الإدارة عن طريق النقص من تكاليف الاستغلال وسرية البيانات

المعلومات في القطاع العمومي

في الفترة ما بين 18 و 20 مايو 2008، نظمت وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونسكو بالرباط، ورشة لصالح ممثلي القطاعات العمومية تحت عنوان "وضع خارطة طريق لتطبيق المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للتقافة والعلوم (يونسكو) المتعلقة بالمعلومات في القطاع العمومي بموريتانيا". وفي خطاب ألقاه بمناسبة حفل افتتاح أشغال هذه الورشة، قال الأمين العام لوزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، السيد محمدين ولد اباه ولد حامد، إن القطاع العمومي للاتصال "يتضمن معلومات يجب أن يعلمها الجمهور، لأنه لا تحريم قانونا لذلك ولا مساس بأي حق عام ولا إفشاء لأي سر".

ثم أضاف إن الوصول إلى هذا النوع من المعلومات الداخلة في المجال العمومي يشكل عاملا أساسيا في نجاح أي سياسة تنتهجها الإدارة من أجل التحسين من مردوديتها، كما يشكل وسيلة لعصرنتها في إطار برنامج إدخال المعلوماتية إلى الإدارة".

ومن جانبه أعرب ممثل المكتب الجهوي لليونسكو في الرباط، السيد جاكو داتوا، عن استعداد هذه المنظمة للتعاون مع موريتانيا في جميع الميادين، وخصوصا بشأن تقاسم المعلومات. وأضاف المسؤول الأممي أن اليوم الدولي لحرية الصحافة، الذي أحيى بتاريخ 3 مايو المنصرم، يؤكد على حق الفرد في الوصول إلى المعلومات وفي إيصالها بنزاهة إلى الرأي العام، ثم أشار إلى أن اليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسكو) مستعدتان للإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال برنامج الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية. وفي أعقاب أشغال الورشة، أصدر المشاركون جملة من التوصيات، منها أساسا:

- تعزيز الآليات القانونية المتعلقة بنشر المعلومات الحكومية ذات الطابع العمومي
- وضع وتبني ميثاق يتضمن كافة القيم المشتركة في مجال نشر المعلومات الحكومية ذات الطابع العمومي
- التحديد الدقيق لكافة مصادر المعلومات
- تعزيز الإطار التقني والتنظيمي (الشبكة الداخلية إنترانت، وسائل الاتصال الأخرى)

إعداد وتفعيل خطط التكوين المستمر

الإسهام في صياغة وتفعيل خطط تكوين ملائمة في مجال تعزيز قدرات أطر القطاع العمومي". ذلكم هو الهدف الأساسي من دراسة تجريها الآن وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة



بمبادرة مشروع تعزيز قدرات القطاع العمومي إلى مركز التكوين والتبادل ملأمة في مجال تعزيز قدرات أطر عن بعد بهذه الدراسة المتعلقة بإعداد القطاع العمومي. وتتجسد أهدافها وتفعيل خطط تكوين لخمس وزارات التفصيلية في:

- هي وزارات الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، والاقتصاد والمالية، والداخلية، واللامركزية والاستصلاح الترابي، والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة. وقد اكتتب هذا المركز المكلف بقيادة الدراسة وإنجاز خطط التكوين أربعة خبراء: خبيرا في المالية العامة، وخبيرا في تسيير المصادر البشرية، وخبيرة في التنظيم والمناهج، وخبيرا في التكوين وهندسة التكوين.
- وتعمل هذه المجموعة بالتنسيق مع لجنة متابعة تشرف عليها مديريةية التكوين وتحسين الخبرة، وتضم ممثلا عن مشروع تعزيز قدرات القطاع العمومي وممثلين عن الوزارات المعنية.
- وقد التزم مركز التكوين والتبادل عن بعد كذلك أن يسخر الخبرة الدولية لدعم بحوث الخبراء الوطنيين.
- إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو

البريد الإلكتروني: Asrana@modernisation.gov.mr

موقع الويب: www.modernisation.gov.mr

شارك في هذا العدد:

- محمدين ولد اباه ولد حامد ، الأمين العام
- الرسول ولد الخال، مكلف بمهمة
- محمد الأمين ولد صالح، المدير العام لمعلوماتية الإدارة
- أحمد ولد بلال، مصلحة المعلوماتية
- خونه ولد محمد يسلم، مدير أنظمة المعلومات
- محمد ولد الكوري ولد الشين، مدير التكوين وتحسين الخبرة.

العصرنة الإدارية

نشرة إخبارية تصدرها وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة
الرقم 44 - 2008 / محكمة ولاية نواكشوط

مسئول النشر: الرسول ولد الخال، مكلف بمهمة

للاتصال:

الهاتف: 5257109